



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٦ / ذو القعدة / ١٤٢٩ هـ الموافق  
١٦ / ١١ / ٢٠٠٨ م . برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من  
السادة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم  
أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي و ميخائيل شمشون  
قس كور كيس و حسين أبو ألتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت  
قرارها الأتي :

- المميز / صبري خلف حسن
- المميز عليه / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته .

#### الإدعاء :

إدعى المدعى أمام محكمة القضاء الإداري انه كان يعمل بصفه ضابط شرطة  
إلا أنه تعرض للاعتقال أمن مديرية امن محافظة المثنى ثم أحيلى أوراقه  
التحقيقية الى المحكمة الخاصة التي بدورها أصدرت قرارها المرقم  
٨٣٨ / ج / ١٩٩٤ في ١٩ / ١٠ / ١٩٩٤ القاضي بالحكم على المدعى بالسجن  
لمدة سبع سنوات استناداً لاحكام المادة (٢ / ٣٠٧) ق . ع وبعد مرور عام من  
سجنه شمل بالعفو العام إلا انه طرد من المسلك وعند محاولته للعودة الى  
الخدمة فأن المدعى عليه وزير الداخلية / إضافة لوظيفته رفض ذلك لوجود قيد  
جنائي له وعليه طلب دعوة المدعى عليه / إضافة لوظيفته للمرافعة والحكم  
بإلزامه بإعادته الى الخدمة ونتيجة المرافعة أصدرت المحكمة قرارها المرقم  
٥٨ / قضاء اداري / ٢٠٠٨ في ١ / ٩ / ٢٠٠٨ القاضي ببرد دعوى المدعى

(٣-١)



مع تحميله المصاريف حكماً غيابياً قابلاً للاعئاض والتمييز أمام المحكمة الاتحادية العليا . طعن المميز (المدعي) بالقرار المذكور بلائحه التمييزية المؤرخة ٢٠٠٨/٩/٢٨ طالباً نقضه للأسباب المبينة فيها .

### القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم المميز وجد ان المدعي أقام الدعوى أمام مجلس الانضباط العام بالعدد ٢٠٠٨/م/١٠٢ وبعد إجراء المرافعة يطلب فيها إلغاء ورفع القيد الجنائي الخاص به والموجود لدى وزارة الداخلية . وان مجلس الانضباط العام قرر إحالة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للنظر فيها حسب الاختصاص الوظيفي وسجلت بالعدد ٥٨/قضاء إداري /٢٠٠٨ أصدرت المحكمة المذكورة حكمها التمييز القاضي برد الدعوى للأسباب الواردة فيه . ولدى تدقيق مستندات الدعوى وجد ان الثابت من كتاب مديرية الشرطة العامة المرقم ٢٢٥٥٧ في ١٩٩٥/٤/٥ ان المدعي سبق الحكم عليه بالدعوى المرقمة ٨٣٨/ج/١٩٩٤ بالسجن سبع سنوات وفق أحكام المادة (٢/٣٠٧) من قانون العقوبات عن اشئراكه بجريمة رشوة وان الحكم مكتسب الدرجة القطعية . فتأسيساً على ما تقدم يكون طلب المدعي إلغاء القيد الجنائي المستند الى هذا الحكم لغرض إعادته للوظيفة لا سند له من القانون مادام ان هذا القيد الجنائي مستند الى واقعة ثبتت بحكم مكتسب الدرجة القطعية لاسيما وان المدعي قضى

(٢-٣)





قسماً من مدة محكومتيه في السجن الى حين إخلاء سبيله بصذور العفو عن  
السجناء وبالتالي فأن دعوى المدعي واجبة الرد لان الطلب الوارد فيها لا سند  
له في القانون ذلك ان ما ثبت بحكم قضائي مكتسب درجة البتات لا يجوز رفعه  
وحيث ان الحكم المميز قضى برد الدعوى لغير هذا السبب قرر تصديقه من  
حيث النتيجة وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في  
١٦/ذو القعدة/١٤٢٩ هـ الموافق ١٦/١١/٢٠٠٨ م .

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
اكرم طه محمد

العضو  
اكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندي

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين أبو التمن